

إطار النظم المالية الخضراء (GFS) لصندوق المناخ الأخضر

الموقع: إقليمي

رقم المشروع: ٥٦٠٠٢

قطاع الأعمال: المؤسسات المالية

نوع الإشعار: خاص

فئة التصنيف البيئي: FI

تاريخ الموافقة: ١٢ فبراير/شباط ٢٠٢٥

الحالة الراهنة للمشروع: تمت مراجعة فكرة المشروع

الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية: ٠٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥

وصف المشروع

يتكون إطار عمل النظم المالية الخضراء التابع لصندوق المناخ الأخضر ("الإطار") من تخصيص قدره ٦٢٠ مليون دولار، منها ٤٣٤ مليون دولار من الموارد العادية للبنك و١٨٦ مليون دولار من صندوق المناخ الأخضر ("الصندوق"). يُنفذ الإطار في كل من أرمينيا، ومصر، والأردن، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، ومولدوفا، ومنغوليا، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، وصربيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان (ويُشار إليها مجتمعة بـ "الدول المؤهلة الثلاثة عشر").

يُقدّم الإطار في شكل قروض للمؤسسات المالية الشريكة لدعم استثماراتها في خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتعزيز التنمية القادرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ. وذلك من خلال إعادة الإقراض المراعي للنوع الاجتماعي لصالح المستفيدين من القطاعين الخاص والعام، بما في ذلك الأفراد، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والمشاريع متوسطة رأس المال، وموردي التكنولوجيا، والمنتجين، والبائعين، ومقدمي الخدمات/خدمات التركيب، وشركات البناء، وجمعيات الإسكان، والبلديات.

أهداف المشروع

يوفر إطار النظم المالية الخضراء (GFS) التابع لصندوق المناخ الأخضر منصة مالية متكاملة تهدف إلى تعزيز حجم التمويل المقدم من القطاع الخاص للمشاريع المناخية، المراعية للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، يعمل الإطار على تهيئة بيئة داعمة تُحقّق المؤسسات المالية الشريكة المحلية على تبني ممارسات متقدمة في مجال المناخ، بما يشمل اعتماد خطط تحول تدعم التحول الشامل نحو نظام مالي يتوافق مع أهداف المناخ.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقعة: ٦٥-٨٥

يُساهم الإطار في تعزيز جودة تأثير التحول الأخضر من خلال تسهيل توجيه التمويل نحو التقنيات والخدمات الخضراء، بالإضافة إلى دعم تحول الأنظمة المالية المحلية عبر تخطيط شامل للتحول المناخي. سيتم تخصيص كامل التمويل، بنسبة ١٠٠٪، للأنشطة المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر ("GET").

بيانات العمل

سيشمل المقترضون المؤسسات المالية الشريكة، بما في ذلك البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، وشركات التأجير.

ملخص التمويل المقدم من البنك

٤٣٤ مليون دولار أمريكي

تكلفة المشروع الإجمالية

٦٢٠ مليون دولار أمريكي

عنصر الإضافة

يتحقق عنصر الإضافة من خلال تقديم حزمة شاملة تشمل (أ) التمويل طويل الأجل بشروط تفوق تلك المتاحة في السوق، و(ب) التعاون الفني وحوار السياسات لتعزيز قدرات الإقراض الأخضر لدى مؤسسات التمويل الشريكة، و(ج) منح الحوافز للمؤسسات المالية الشريكة ذات الصلة لتشجيع تطوير خطط التحول، و(د) دمج منظور النوع الاجتماعي من خلال معالجة الفجوات الخاصة به في الاقتصاد الأخضر. بشكل عام، تهدف الحزمة إلى زيادة حجم التمويل المتاح للاستثمارات المرتبطة بالمناخ، مع تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ، وبطريقة تراعي النوع الاجتماعي.

الملخص البيئي والاجتماعي

هذا الإطار غير مصنف؛ ومع ذلك، ستُصنّف المشاريع الفرعية ضمن الفئة FI وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠١٩، وستخضع للفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة. ويتعين على المؤسسات المالية الشريكة الجديدة إكمال استبيان الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة الذي ينفذه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بينما تراجع التقارير السنوية للمؤسسات المالية الشريكة الحالية لمعالجة أي فجوات.

يتعين على المؤسسات المالية الشريكة الاحتفاظ بأنظمة إدارة بيئية واجتماعية لديها أو تعزيزها لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ("SEAH")، والتي تعتبر منخفضة إلى متوسطة لهذا الإطار بناءً على سياق البلد. يتعين على المؤسسات المالية الشريكة الامتثال لمتطلبات الأداء ٢ و ٤ و ٩ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والالتزام بقوائم الاستبعاد الخاصة به، بالإضافة إلى تقديم تقارير بيئية واجتماعية سنوية إلى البنك. يتعين على المستفيدين الامتثال للقوانين الوطنية ومعايير الأهلية الخاصة بالبنك المتعلقة بمشاريع الطاقة المتجددة.

بالنسبة لمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يجب الامتثال لمعايير الأهلية البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المتعلقة بالمشاريع/ الاستثمارات الفرعية للطاقة الشمسية، والمتوفرة على موقع البنك والإرشادات ذات الصلة.

التعاون الفني وتمويل المنح

يُستكمل الإطار ببرنامج شامل للتعاون الفني ومشاركات متعددة في حوار السياسات في بلدان مختارة (بتمويل من صندوق المناخ الأخضر والجهات المانحة الأخرى)، بهدف (١) تعزيز الإقراض الأخضر للنظم المالية المحلية بشكل أكبر بطريقة تراعي النوع الاجتماعي، و(٢) تهيئة بيئة مواتية تشجع على تطوير ممارسات مناخية متقدمة، بما في ذلك اعتماد خطط تحول تدعم التحول الشامل نحو نظم مالية متوافقة مع المناخ. بالإضافة إلى ذلك، ستتمكن مؤسسات التمويل الشريكة من الاستفادة من المنح الحوافز المالية لتعزيز تنفيذ خطط التحول المناخي، والتي تُمول من صندوق المناخ الأخضر.

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٠٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسجيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية](#)

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.